صندوق النقد الدولي ومستقبل الاقتصاد العراقي

الحلقة الأولى

زيد العلي
ترجمة: د. عبدالوهاب حميد رشيد

يمارس كاتب المقالة زيد العلي التحكيم القانوني في مجال التجارة الدولية- باريس- ويعمل مع اليوبيل العراقي -Jubilee Iraq منظمة دولية تناصر حملة الغاء ديون العراق. وهو أيضاً محرر موقع: www.iraqieconomy.org

بتاريخ ٢١ ت٢/ ٢٠٠٤، أصدر نادي باريس -Paris Club الذي يضم تسع عشرة دولة صناعية- قراره بخصوص متابعة وتحديد مضمون مستقبل الاقتصاد العراقي. القرار يهتم بجزء من الديون الرسمية الضخمة على العراق والبالغة ١٢٠ بليون دولار. إذ ربط أعضاء نادي باريس مصالحهم للاستفادة من هذه الفرصة بقصد فرض شروط يمكن أن تربط أية حكومة قادمة في بغداد بالسياسات الرئيسة للسوق الحرة.

العراقيون من جهتهم يزدرون فكرة تحميلهم أعباء تسديد تلك الديون التي عقدتها حكومة صدام حسين. ذلك أن أغلبية تلك القروض، عُقدت لأغراض شراء المعدات العسكرية التي استخدمت لغزو الدول المجاورة، ولم تشكل نفقات ذات اولوية لحاجات الشعب العراقي.

ويرى العراقيون وأنصار الحملات الدولية المؤيدة لهم أن اغلبية الديون العراقية هي من نوع "الدين الكريه" odious debt، وهو نوع من الدين يُفترض عدم تسديده، لأن عوائدها استخدمت ضد مصلحة شعب البلد المدين. عليه، فإن "الدين الكريه" لا يتطلب الالغاء أو الإعفاء منه لكونه باطلاً أساساً. إنه ببساطة لا يشكل استحقاقاً ولا يتطلب إعادة الدفع أبداً ما دام يقوم بطبيعته على أساس غير مشروع. يوجد عدد من الحالات القانونية السابقة بشأن "الدين الكريه"، ولكن من وجهة النظر القانونية الدقيقة، فإن السلطات المعنية مثل نادي باريس ليست مجبرة على تطبيق الحالات السابقة أو حتى أخذها بنظر الاعتبار. من المحتمل أن نادي باريس أخذ في حسبانه بأن العراق لن يتشبث بمبدأ "الدين الكريه" ولن يرفض تسديد جزء منه مهما بلغ ذلك. لأن رفضه سيدفع نحو إخضاعه للمقاطعة من قبل المؤسسات التمويلية العامة والخاصة، وهذا سيقود إلى عجز حاد severe short-age في رأس المال ويتجه بالاقتصاد نحو مزيد من التراجع. هناك احتمال واحد لتوقف العراق عن دفع ديونه عندما يؤدي إلى إجهاد ميزانيته لدرجة يكون من الأفضل عدم التسديد ، بغض النظر عن استمرارية أو عدم استمرارية تدفق رأس المال. وتدرك الدول الدائنة أن إجبار العراق على تسديد دَينه كاملاً سيدفع البلد في أحضان أزمة اقتصادية عنيفة تمنعه حتى من خدمة دَينه. من هنا تقرر، منذ فترة طويلة، إلغاء جزء من الدين. وبرغم ربط هذا التخفيض بالظروف الإنسانية للبلد المدين، فإن الدول الدائنة، في الواقع، تتنافس لاستنزاف العراق بأعلى قدر ممكن ولكن دون أن يقود ذلك عملياً إلى قتله.

خيوط مترابطة STRINGS ATTACHED

وافق نادي باريس على إلغاء جزء من ديون العراق وفق ثلاث مراحل. إلغاء نسبة الـ ٣٠٪ الأولى وتعادل ١١٫٦ بليون دولار بدون شروط. يتم تخفيض نسبة الـ ٣٠٪ الثانية "حال المصادقة على البرنامج المعياري لصندوق النقد الدولي" stan-dard IMF Program. أما النسبة الأخيرة من التخفيض وهي ٢٠٪ فسيتم ضمان إلغائها "بعد أن يقر مجلس صندوق النقد الدولي- في آخر مراجعة له بعد ثلاث سنوات- التزام العراق تطبيق برنامج الصندوق". بكلمات أخرى، سيتم إلغاء ٣٠٪ من ديون العراق إذا ما اتفق الصندوق والسلطات العراقية على حزمة "إصلاحات" اقتصادية economic reform package، بينما سيتم تخفيض الـ ٢٠٪، فقط، عندما يعلن صندوق النقد الدولي وبعد ثلاث سنوات عن رضاه لتطبيق العراق شروط الصندوق في إطار تلك الحزمة من "الإصلاحات".

منذ عام ١٩٤٧، أخذ صندوق النقد الدولي في توسيع مجالات قروضه لتشمل ديوناً واجبة السداد وذلك بالعلاقة مع تمويل الدول النامية، مقابل قبولها وإذعانها لشروط الصندوق، متضمنة، بعامة، التخلي عن ملكية المشروعات الحكومية وغيرها من المؤسسات البنيوية لمصلحة القطاع الخاص. في حالة العراق، فإن ٥٠٪ من ديونه تراكمت في عهد الدكتاتور السابق.. تعادل ١٩٫٣٨ بليون دولار.. وهي ليست مرتبطة بشروط محددة. وطالما يدعي أعضاء نادي باريس بأن جملة ديونها على العراق هي ٤٠ بليون دولار، عليه يبقى العراق مديناً بـ ٧٫٧٨ بليون دولار لأعضاء النادي حتى في حالة إقرار صندوق النقد الدولي التزام العراق بشروطه. أما إذا فشل العراق في إرضاء الصندوق عندئذ سيبقى مديناً بـ ١٦٫٢٧ بليون دولار للدول التسع عشرة الأعضاء في الصندوق.

حال الإعلان عن صدور قرار نادي باريس، فإن الجمعية الوطنية العراقية، وهي المؤسسة الوحيدة الأقرب إلى هيئة تمثيلية في العراق، أصدرت تصريحاً تضمنت أن ديون العراق هي من نوع " الدين الكريه"، وأن قرار نادي باريس يشكل جريمة جديدة ارتكبت من قبل الدائنين الذين مولوا صدام في اضطهاده. أضاف الشيخ مؤيد- مسجد أبو حنيفة/ بغداد- الذي تعرض لغارة القوات الأمريكية في منتصف ت٢/ - بقوله "في عملية اتخاذ القرار لنادي باريس فإن العدو هو القاضي"، وهذا لا يمكن أن يكون عدلاً". وبرغم أن العراقيين رفضوا، بحق، هذا التعامل الفاشل معهم، ويعترفون بأن الجزء الأكبر من هذه الديون هي بطبيعتها ديون كريهة، فإن مشاعرهم تجاه برنامج الصندوق ستكون قوية واتبعت طريقها الخاص. ثبتت معدل صرف عملتها بالعلاقة مع الدولار، وخفضت معدلات الفائدة، وأمرت كوالا لامبور جميع الاستثمارات التي خرجت من البلاد العودة إلى الوطن خلال شهر واحد، وفرضت قيوداً شديدة على تحويل رؤوس الأموال خارج البلاد، وجمدت إعادة توطين رأس المال الأجنبي لمدة ١٢ شهراً. وفي نفس الوقت، أخذت البلاد طريقها برؤية من أجل إعادة هيكلة قوانينها الخاصة بالشركات والمصارف، وبالنتيجة خرجت ماليزيا من أزمة ركودها على نحو أسرع كثيراً وبدون أقل مقارنة بجاراتها.

حبة دواء مسمومة POI-SIN PILL

توفر أزمة جنوب شرقي آسيا لعام ١٩٩٧ شاهداً واضحاً على حصيلة تطبيق ايديولوجية صندوق النقد الدولي. فمع انتشار إشاعات تقول أن تايلاند على وشك إعادة تقييم (تخفيض) عملتها بات baht، ظهرت حالاً ردود فعل بين المضاربين الذين تعاملوا مع هذه الإشاعات على أنها تنبؤات مؤكدة، وبدأوا بسحب أموالهم ونقلها إلى الخارج بعد تحويلها للدولار، مما زاد هذا الوضع في إضعاف عملة البلاد. وبإضافة عوامل أخرى، فإنها ساهمت جميعهاً في دفع كامل الإقليم نحو الركود التام، وذلك في ظروف استمرار المستثمرين سحب أموالهم وتحويلها إلى الدولار في أماكن أكثر أمناً places"safar". إن الخروج الكبير للعملة الأجنبية من جنوب شرقي آسيا كان بفعل إصلاحات تحرير السوق لما قبل عام ١٩٩٧ وبالاعتماد على نصيحة صندوق النقد الدولي. ومع اتساع الأزمة، قدم صندوق النقد الدولي قروضاً بحدود ٩٥ بليون دولار للدول المتضررة، ولكن ليس من دون فرض شروط ملزمة. والأكثر خطورة أن الصندوق طلب من هذه الحكومات تحقيق التوازن في ميزانياتها، متضمنة قيامها بتمزيق برامجها الاجتماعية المهمة، وإلغاء هدفها في بلوغ الاستخدام الكامل. كلفت هذه الإصلاحات ثمناً اجتماعياً باهظاً. ففي أندونيسيا، على سبيل المثال، انفجرت الاضطرابات بعد يوم واحد من إعلان الحكومة تخفيض الإعانات على المواد الغذائية. يضاف إلى ذلك أن صندوق النقد الدولي أصر على أن تقوم دول جنوب شرقي آسيا برفع معدلات الفائدة بدعوى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية الهاربة للعودة إلى مصارفها. لكن الحصيلة القوية التي نتجت عن هذا الإجراء هي أن أعداداً من المنشآت المحلية أجبرت على إعلان إفلاسها، مؤدية إلى توسيع أزمة الركود وإضعاف جاذبية الإقليم للمستثمرين. إن الدول التي ابتلعت حبة الدواء المسمومة لصندوق النقد الدولي- متضمنة تايلاند- كانت ما زالت في حالة ركود عام ٢٠٠٠، من جهة أخرى، رفضت ماليزيا، بامتياز، نصيحة الصندوق واتبعت طريقها الخاص. ثبتت معدل صرف عملتها بالعلاقة مع الدولار، وخفضت معدلات الفائدة، وأمرت كوالا لامبور جميع الاستثمارات التي خرجت من البلاد العودة إلى الوطن خلال شهر واحد، وفرضت قيوداً شديدة على تحويل رؤوس الأموال خارج البلاد، وجمدت إعادة توطين رأس المال الأجنبي لمدة ١٢ شهراً. وفي نفس الوقت، أخذت البلاد طريقها برؤية من أجل إعادة هيكلة قوانينها الخاصة بالشركات والمصارف، وبالنتيجة خرجت ماليزيا من أزمة ركودها على نحو أسرع كثيراً وبدون أقل مقارنة بجاراتها.

(طيران الإمارات) تتوسع في الصين

أعلنت "طيران الإمارات" عن خطط لتسيير رحلات يومية إلى بكين، التي ستصبح رابع محطة للناقلة في الصين الشعبية هونغ كونغ وشنغهاي ودالیان.

وتأتي هذه الخدمة في إطار خطة "طيران الإمارات" لتوسيع عملياتها في الصين، التي تشمل أيضا زيادة عدد الرحلات بنسبة ٤٠٪ إلى هونغ كونغ، من ١٢ رحلة في الأسبوع حاليا إلى ١٧ رحلة أسبوعيا قبل نهاية العام الجاري.

وقال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، الرئيس الأعلى لـ"طيران الإمارات": "إن الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وواحدة من أسرع الأسواق نموا."

وأضاف في بيان أن توسعات طيران الإمارات في الصين تسهم في فتح آفاق جديدة، لتنمية حركة التجارة والسياحة بين الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومنطقة الشرق الأوسط.

وتسير طيران الإمارات حاليا ٣٢ رحلة أسبوعيا.

مصر تنفي وجود إي اتفاق مع إسرائيل لتصدير الغاز

نفت مصر تقارير صحفية إسرائيلية ذكرت أن الحكومة المصرية بصدد إبرام صفقة مع إسرائيل لتزويدها بـ١,٧ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي على مدى ١٥ عاما.

وأوضح وكيل وزارة البترول المصرية عبد الله غراب أن الجانبين لم يوقعا على أية اتفاقية في هذا الشأن. مشيراً إلى أن أية اتفاقية في هذا المجال سيتم الإعلان عنها مسبقاً. لكنه لم يفصح عما إذا كانت هناك مفاوضات جارية بين الجانبين في هذا الشأن.

وأشار المسؤول المصري إلى أن احتياطيات مصر من الغاز الطبيعي زادت في السنوات الخمس الأخيرة إلى نحو ٦٦ تريليون قدم مكعب في حين لم يتجاوز الاستهلاك المحلي تريليون قدم مكعب.

وكانت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية قد ذكرت في موقعها على الإنترنت أن إسرائيل وافقت من حيث المبدأ على صفقة تسمح باستيراد الغاز الطبيعي من مصر.

وأشار موقع الصحيفة إلى أن وزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر أقر الاتفاق ووجه المسؤولين إلى وضع اتفاق سياسي هذا الأسبوع تمهيدا لعرضه على المصريين لإقراره.

وكانت مؤسسة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية قد وقعت مسودة اتفاق في العام الماضي لشراء الغاز الطبيعي من مصر بموجب اتفاق قيمته ٢,٥ مليار دولار لمدة ١٥ عاما ولكن لم يتسن تنفيذ الاتفاق.

وعرقلت العلاقات المتوترة بين البلدين تنفيذ الاتفاق، لكن العلاقات تحسنت بشكل كبير منذ إعلان إسرائيل والفلسطينيين الهدنة بينهما في اجتماع قمة عقد في مصر في الثامن من الشهر الحالي.

شركة (الفطيم) تبني مركزا للتسوق في البحرين بقيمة ٤٠٠ مليون دولار

أعلنت شركة ماجد الفطيم التي تتخذ من الامارات مقرا لها انها ستقوم ببناء مركز تسوق وترفيه في البحرين بكلفة تصل الى ١٥٠ مليون دينار بحريني (حوالي ٤٠٠ مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان ان المشروع سيضم ٢٠ صالة للسينما و٣٥٠ متجرا ومركزا للترفيه العائلي وفندقين يضمان ٧٠٠ غرفة سيتم الانتهاء منه في العام ٢٠٠٧.

وأضاف البيان: سيشيد المشروع على مساحة تصل الى ٥،١ مليون قدم مربعة كما سيضم المشروع اكبر متنزه مائي في منطقة الشرق الاوسط سيقام على مساحة ١٣٥ الف قدم مربعة.

ونقل البيان عن بيتر واليشنوسكي الرئيس التنفيذي لشركة ماجد الفطيم قوله ان سوق البحرين يعتبر سوقا واعداً وزاخراً بالفرص وهو يشكل امتدادا طبيعيا ليوسع علامة (سيتي سنتر) على الصعيد الاقليمي، مضيفا ان مشروع (البحرين سيتي سنتر) سيسجل عدة انجازات ستكون الاولى من نوعها في المنطقة وفق البيان.

واشارت الشركة في بيانها الى انها تلقت عروضا لتأجير ٧٠ في المئة من مساحات التجزئة في (البحرين سيتي سنتر) المقرر افتتاحه مطلع العام ٢٠٠٧ حسب البيان.

أوساط المال في لبنان تجنبت الهلع بعد اغتيال الحريري

نجحت الاوساط المالية اللبنانية حتى الآن بعد مرور أسبوعين تقريباً على اغتيال رفيق الحريري، في تجنب التقلبات الحادة وردت باعتدال على المخاوف التي اثارها اغتيال رئيس الحكومة السابق الذي كان يعتبر ضمانة لاستقرار البلد.

لكن المحللين يخشون من ان تؤدي حالة الارتباك السياسي في حال استمرارها بضعة اشهر الى انعكاسات سيئة على التوقعات الاقتصادية والمالية في لبنان.

وقالت دراسة اعدها بنك (عودة) ان القطاع المصرفي بذل منذ اغتيال الحريري في ١٤ شباط جهودا منسقة لاحتواء انعكاسات الاغتيال، مشيرة الى ان مصرف لبنان عمل بالاتفاق مع القطاع المصرفي من اجل تامين استقرار السوق.

واشارت الدراسة الى ان الاسواق المالية بحال جيد. وقالت ان احتياط مصرف لبنان المركزي في اعلى مستوى له وسيولة المصارف حققت رقما قياسيا، وهذان العاملان ساهما في مقاومة الضغوط على العملة الوطنية.

ويقدر تقرير مؤسسة التصنيف العالمية ستاندرد اند بورز احتياطي مصرف لبنان بالعملات الصعبة بـ٨,١٣ مليار دولار نهاية العام ٢٠٠٤ مما يوفر له مرونة لمقاومة الضغوط على العملة الوطنية.

ومنذ اغتيال الحريري تدخل المصرف المركزي في السوق المالية بائعا للدولار لدعم الليرة اللبنانية. وبلغ حجم تدخله اكثر من مليار دولار خلال ثلاثة ايام عمل وفق مصادر مصرفية. وقد جرى تداول الليرة بما بين ١٥١٠ و١٥١٥ ليرة للدولار الواحد.

يذكر ان سعر الليرة اللبنانية مستقر منذ اول حكومة شكلها الحريري منذ ١٢ عاما.

وكان الحريري قد اتخذ من مقولة الاستقرار النقدي شعارا لسياسته الاقتصادية.

من ناحيته شدد الخبير الاقتصادي ميشال طراد على دور مصرف لبنان الاساسي في لجم اي اجواء هلع عند صغار المودعين خصوصا ان الحريري كان اهم ثقل اقتصادي في البلد واول رب عمل في القطاع المصرفي والعقاري.

وقال طراد لوكالة فرانس برس ان مصرف لبنان المركزي طلب من المصارف التقيد بالمهل وعدم صرف الودائع قبل استحقاق اجالها.

ومن العوامل التي ساهمت في طمأنة المستثمرين، اشار طراد الى وجود ابناء الحريري منذ زمن في حقل الاعمال وبالتالي فانهم مؤهلون لخلافة والدهم.

ومن دلائل الثقة ان سعر سهم سوليدير الذي انخفض بنسبة ١٥٪ في اول يوم عمل بعد اغتيال الحريري وانخفض مجددا ١٥٪ الاثنين، عاود الصعود وعوض عن بعض خسائره، وقد اغلق الاربعاء على ٨٦,٧ دولاراً مقابل ٥,٩ دولارات قبل الاغتيال.

كما ارتفع مؤشر بنك لبنان والمهجر في بورصة بيروت الاربعاء بنسبة ٣٤,٣ ليقفل على ٩٤,٦٣٠ نقطة.

وقال طراد ان ثقة غير اللبنانيين تبقى العامل المجهول خصوصا وان رعايا الدول الخليجية الذين وضعوا ودائعهم المالية في لبنان شعروا بالخوف مع اختفاء الحريري.

وتشكل الرساميل الوافدة من دول الخليج نحو ١١٪ من اجمالي الناتج المحلي السنوي وفق ستاندرد اند بورز. واكدت مصادر مصرفية انه لم يتم حتى الان رصد اية سحوبات واسعة لرؤوس الاموال.

في المقابل اعتبر طراد ان استمرار حالة القلق السياسي يطرح مشكلة، خصوصا لان السياحة وهي من ابرز مصادر العملات، ستتاثر مع اقتراب فصل الصيف.

وارتكزت دراسة ستاندرد اند بورز التي حملت عنوان الاوضاع الاقتصادية المواتية في لبنان تحد من المخاطر الائتمانية الناتجة عن اغتيال الحريري، في تطميناتها على المعطيات الاقتصادية والمالية التي حققها لبنان عام ٢٠٠٤,

ورأت ان ذلك يجعل لبنان قادرا على مواجهة الضغوط المالية والسياسية الناجمة عن الاغتيال ويقلص اخطار اي ازمة مالية حالية.

لكنها شددت على ان الفشل في ارساء الاصلاحات التي طال انتظارها بعد الانتخابات النيابية المتوقعة في الربيع المقبل سيؤدي الى خفض النمو وتدفقات الرساميل وتراجع الثقة وزيادة اخطار الوقوع في ازمة مالية.

كيف أخطأ بوش في تقدير تكاليف الحرب في العراق؟

ينفق الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ما متاح له من رصيد سياسي بإعادة انتخابه لولاية ثانية بشكل حاسم تماماً كما وعد، لكنه مجبر على استخدام الدعم المقدم له في المكان الذي أعد له أقل التوقعات - تغطية التكاليف المرتفعة والمستمرة للحرب في العراق التي لا يبدو لها نهاية في الأفق.

وقد لجأ الرئيس الأمريكي نهاية شهر كانون الثاني إلى أحد المنتديات لحضور مؤتمر صحفي، وهي صيغة التواصل التي يكرهها ويتجنبها من دون شك أكثر من أي رئيس آخر في التاريخ الحديث للولايات المتحدة، لسوق الحجج التي تدعم منح ٨٠ مليار دولار إضافية لتمويل الحرب خلال السنة المالية القادمة فقط. وسترفع تلك الأموال عجز الميزانية الفيدرالية السنوية لعام ٢٠٠٥ إلى ٤٢٧ مليار دولار بحسب تقييم البيت الأبيض نفسه، وهو أكبر عجز مالي في تاريخ الولايات المتحدة.

ولم يكن من المفترض أن تمضي العملية بهذه الشاكلة، فقد كان يخطط للحرب في العراق بحيث تقوم بتمويل نفسها ذاتياً وبمقادير وافرة من الأموال، لتثمر بعدئذ بإعطاء الميزة أو الأفضلية للشركات الأمريكية فيما يعد منجم الطاقة الأكبر في القرن الحادي والعشرين، لكن ما حدث على أرض الواقع هو أن تلك الحرب أصبحت كابوساً مالياً، أو فييتناماً مالية بحيث أصبحت مسؤولة الآن عن نحو ١٥٪ من عجز الميزانية المالية الأمريكية السنوية، وهو رقم من غير المرجح أن يرتفع بلا هوادة إلا في المستقبل البعيد.

وقد تم نشر واحدة من أكثر التحليلات شمولية والتي تتعلق بتكاليف الحرب الدائرة في العراق في كانون الأول الماضي من قبل الباحث انثوني كورديسمان من مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، وقد قدر كورديسمان تكاليف تلك الحرب حتى نهاية عام ٢٠٠٤ بحدود ١٢٨ مليار دولار إضافة إلى ما تصل كلفته بين ٥ و١٠ مليارات دولار أخرى لتغطية تكاليف مستقبلية لاستبدال المعدات وتحديثها وإجراء عمليات صيانة كبرى. وبحسب استنتاجات كورديسمان، سيرتفع ذلك الرقم بسرعة وبحلول نهاية ٢٠٠٥ إلى ما بين ٢١٢ و٢٣٢ مليار دولار، من دون أن يشمل ذلك الرقم كذلك نفقات الصيانة والتحديث والاستبدال. ومع نهاية عام ٢٠٠٧، حتى بافتراض أن الحرب لن تنتشر أو تسوء بشكل مثير وبما يتعدى نطاقها الحالي، تشير تقديرات كورديسمان إلى أن كلفة الحرب ستبلغ رقماً يتراوح بين ٣٠٨ و٣٢٨ مليار دولار.

إذن كيف ساءت الأمور بتلك الكيفية؟ فمن الناحية المالية كان يجب أن تسير الأمور جيداً بشكل مؤكد، حيث تشير إحصاءات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ان الاعتقاد يسود بأن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطيات نفطية في العالم، والتي تتصف بنوعيتها العالية الجودة وبكونها سهلة المنال - فالبلد يمتلك أكثر من ١١٢ مليار برميل من النفط.

وخلال الفترة التي سبقت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ للإحاطة بالنظام الدكتاتوري السابق، تناظرت المؤتمرات والدراسات التي أجريت بتكليف من مؤسسات بحثية محافظة تابعة للصقور في واشنطن ومن ثم اعدت نماذج استراتيجيات لتخصيص الصناعة العراقية بمساهمة أمريكية كبرى بالطبع.

وتدعو دراسة تم إعدادها من قبل آرييل كوهين وجيرالد أودريسكول

العاملين في مؤسسة هيريتج فاونديشن قائلة: "ينبغي لإدارة الرئيس بوش أن تقوم بجهود قيادية وإرشادية من اجل الحكومة العراقية الجديدة.. (بحيث يشمل ذلك) القيام بعمليات خصخصة لمؤسسات الدولة، على أن تتمتع بالسعة والتنظيم والشفافية، خاصة من أجل إعادة بناء وخصخصة القطاع النفطي (العراقي)". ويعلق الكاتب جون بي. جوديس في دورية ذا نيو ريبلك في عددها لشهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٣ على تلك الدراسة بأنها قد "لقيت الترحيب في صفوف المحافظين الجدد للإدارة الأمريكية (الحالية)".

من جهتهم يناصر الخبراء من المحافظين الجدد بالقدر ذاته من الثقة والحماسة لرأي يقضي بأن تعمل عائدات النفط العراقي على تمويل إعادة بناء البلاد بعد الحرب، كما يمكن لها أن تستخدم كذلك من أجل التقليل من بعض تكاليف العمليات العسكرية للقوات الأمريكية، وهو ما يعتبر ثمناً بخساً لـ(تحرير) الشعب العراقي من النير الفظيع للنظام السابق - على حد زعمهم. لكن الأمور لم تسر سيراً حسناً وفقاً لهذا التصور.

أما كلفة الحرب نفسها فقد تجاوزت بسرعة التقديرات العلنية السابقة الصادرة عن مكتب وزير الدفاع الأمريكي. ففي مؤتمر صحفي عقد في نيسان الماضي، اقر مراقب حسابات البنتاغون في حينه دوف زاكيم بأن كلفة الحرب قد وصلت حتى ذلك الوقت إلى ما بين ١٠ إلى ١٢ مليار دولار، مضافاً إلى كلفة عودة القوات العاملة إلى قواعدها الأصلية والتي ستشكل ٥ إلى ٧ مليارات دولار أخرى، وكذلك ٩ مليارات دولار إضافية لتغطية تكاليف ثلاثة أسابيع ونصف من العمليات القتالية، مما يرفع الكلفة الكلية - حتى ذلك الوقت - إلى رقم يتراوح بين ٢٤ و٢٨ مليار دولار. واعتباراً من ذلك التاريخ استمرت التكاليف بالتراكم لتلبية متطلبات احتلال العراق والعمليات المستمرة لإزالة فتيل التوتر ومكافحة أعمال التمرد والإرهاب المتصاعدة هناك، والتي يتفق الكثيرون على إنها تقدر بحوالي مليار دولار إسبوعياً.

وبالاستفادة من هذين الرقمين - التكاليف التي اعترف البنتاغون بإنفاقها لتغطية نفقات الحرب والتقديرات المقبول بها على نطاق واسع للعمليات العسكرية المرتبطة بالاحتلال، قام موقع costof-war.com على شبكة الانترنت بتقدير تلك الكلف للسنة المالية التي ابتدأت بالفعل ليصل الرقم المقدر إلى نحو ٧٦ مليار دولار. وباعتبارها على تلك الدرجة من البعد عن الكسب المفاجئ الذي توقع البعض الحصول عليه أثبتت الحرب في العراق بالمقابل بأنها الطوق المقيت الذي يخنق الاقتصاد الأمريكي.

ترجمة: سامي عبد الله
عن صحيفة الآراب نيوز